الفقه الإسلامي وتسديد المهر

((دراسة مقارنة بقانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 118 لسنة 1959))

الباحث: أ. م. د. شذى مظفر حسين

كلية القانون / جامعة القادسية

الإيميل: shatha.hussien@qu.edu.iq

الملخص

من الظواهر الإجتماعية في مجتمعاتنا الإسلامية هي ظاهرة " كثرة الطلاق " وما يترتب على ذلك من دعاوي بين الأزواج لأجل استيفاء حقوقهما؛ ومن ذلك موضوع "تسديد المهر" الذي أصبح من المعضلات الاجتماعية.

في هذا البحث تناولنا الأحكام المتعلقة بمفردة (تسديد المهر) بالبحث والدراسة في ثنايا المصادر الفقهية وقانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959، وبعض قرارات القوة القضائية العراقية، والتي نروم من خلالها أن نضع باكرة خير في طريق وضع وإيجاد الحلول الشرعية والقانونية..

الكلمات المفتاحية: المهر- تسديد المهر- عند المطالبة- عند الإستطاعة.

Abstract

one of the social phenomena in our Islamic societies is the “multiple divorces” phenomenon, and the consequent lawsuits between spouses in order to fulfill their rights; Including the issue of "paying the dowry", which has become a social dilemma. This paper, dealt with the provisions related to the term (payment of the dowry) by researching and studying within the folds of jurisprudence sources and the Iraqi Personal Status Law No. 188 of 1959, which aim to put a good beginning in the path of developing and finding legitimate and legal solutions.

Keywords: dowry - paying the dowry - upon claim - when possible

المقدمة

إن الإسلام أبطل التقاليد والأعراف الظالمة المتبعة في العصر الجاهلي بخصوص مهر الزوجة، مثل: إن الرجل كان إذا تزوج امرأة ترك أمر صداقها إلى أوليائها، يأخذونه ويعتبرونه حقاً مسلماً لهم، ونعضهم ربّما جعلوا التزوج بامرأة صداقاً لامرأة أخرى، فجاء الإسلام واعتبر الصداق حقاً مسلماً خاصاً بالمرأة، وأوصى الرجل في آيات الكتاب الكريم برعاية هذا الحق للمرأة، فالمهر في التشريع الإسلامي يتعلق بدمّة الرجل من لحظة انعقاد الرابطة الزوجية وقيامها، ويحق للمرأة المطالبة به فوراً، ولكن الغالب هو أن يتخذ الصداق صفة الدين المتعلق في الذمة يكون لذلك بمثابة توفير للمرأة تستفيد منه في مستقبلها، كما يعتبر خير دعامة لحفظ حقوقها، ويساعد في حفظ الرابطة الزوجية من التمزق، ومن الأسباب الموجبة للمودة والرحمة، وتطبيب خاطر المرأة في الإطمئنان والرضا بقوامة الرجل التي دعا إليها القرآن، لما له من الأثر في بناء الأسرة واستحكامها كما في قوله تعالى: " وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ " (1)... فلأجل تحقيق ما تؤكده الآية فقد نظمت الشريعة الإسلامية العلاقة بين الزوجين بشكل دقيق وذلك من بداية تشكيل نواة الأسرة إذ عدت المهر من الحقوق المالية والمعنوية معاً.

مشكلة البحث:

الملاحظ تحوّل تشريع المهر في البلدان الإسلامية، ومنها العراق، إلى ظاهرة غير صحيّة، ووقفت عائقاً في طريق زواج الشباب، أو على الأقل صعوبته، وصار سبباً في انخفاض شديد في معدلات الزواج، تمثلت في شيوع غلاء المهور الخارجة عن دائرة استطاعة، وقد مهّدت هذه الحالة الأرضية لإطفاء رغبة الشباب في الزواج، بل استحالت على الشباب منهم. لذا كان لا مناص من البحث عن وسيلة ناجعة لمعالجة هذه الحالة.

فقد بات عدم الإلمام ببعض المصطلحات التشريعية ومنها المهر، وكيفية المطالبة به وتسديده من الأمور المعقدة في مجتمعاتنا هذه الأيام، ولأن المهر اليوم غالباً ما يكون بمثابة الدين في ذمة الرجل، بسبب غلاء المهور وعدم تمكن الرجل من الوفاء به كما دعت إليه الشريعة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان أحكام تسديد المهر في الفقه الإسلامي مقارنة بقانون الأحوال الشخصية العراقي، ويوضع بعنوان شرط ضمن العقد عادةً بأحد الإعتبارين: (عند المطالبة أو عند الإستطاعة) ليضمن كل من الزوج والزوجة حقوقهما، وفي كل منهما بالتزاماته تجاه الآخر.

الابحاث السابقة:

إن (تسديد المهر) من المواضيع التي لم نجد له مفردة على النحو الذي نريد أن نتناوله بالبحث على الرغم من كثرة الدراسات في موضوع المهر واحكامه وآثاره..

منهجية البحث:

يتم اعتماد المنهج التوصيفي والتحليلي المقارن إذ يتم جمع المطالب ثم تحليلها بعد ذلك مقارنة كل ما يذكر بالقانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة ومبحثين:

الأول: ماهية المهر وذلك في مطلبين، الأول: تعريف المهر في اللغة، والثاني: تعريف المهر في الإصطلاح.

والثاني: كيفية تسديد المهر وذلك في مطلبين، الأول في الفقه الإسلامي، والثاني في تسديد المهر في القانون والقضاء العراقي....

وفي الخاتمة نذكر بعض النتائج والتوصيات التي كنا نروم الوصول إليها لرفع ما هو مبهم في قوانيننا الوضعية

المبحث الأول

ماهية المهر

إن الإمام بماهية المهر يتطلب تقسيم المبحث إلى مطلبين، الأول: في تعريف المهر في اللغة والثاني في تعريف المهر في الإصطلاح وذلك طبق الآتي:

المطلب الأول

تعريف المهر في اللغة

يعرف المهر في اللغة: " المهر بفتح الميم: صداق المرأة، والجمع مهر مثل فحل وفحول(2)، وأنه العوض (3)، و المعروف أنه ورد بألفاظ أخرى في كتاب الله تعالى منها.

1-الصداق والنحلة:

ورد في القرآن الكريم، قول الله تعالى: " وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً (4)، والصدقة: بالضم وتسكين الدال،.. مهر المرأة(5)،الصداق بفتح الصاد وكسر ها، سمي به لإشعاره بصدق رغبة باذله في النكاح الذي هو الأصل في إيجابه(6).. والنحلة والنحلة: عطية على سبيل التبرع، وهو أخص من الهبة.. واشتقاقه فيما أرى أنه من النحل نظرا منه إلى فعله فكان نحلته أعطيته النحل (7).. ووافقه الفيروز آبادي فقال: "والنحل العطاء تبرُّعاً بلا عوض،... والنحل: مهرُ المرأة (8).

وقال الراغب: سمي الصداق بها من حيث إنه لا يجب في مقابلته أكثر من تمتع دون عوض مالي (9)، وفي الأمثل: " النحلة " في اللغة تعني الدين، كما أنها بمعنى العطية"(10)

2. الطول والأجر: في قول الله تعالى: " وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ... فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ(11).

قال ابن فارس :... مهر المرأة: أجرها(12)، وفي الأمثل يضيف أن: " من لم يجد قدرة مالية على أن يتزوج بالحرائر من النساء المؤمنات، وليس لديه ما يقدر على مهرهن ونفقتهن، فإن له أن يتزوج مما ملكت أيمانكم من الإماء، فإن مهورهن أقل،.. وآتوهن أجورهن بالمعروف؛ ومن هذه الجملة يستفاد أن الصداق الذي يعطى لهن يجب أن يكون متناسبا مع شأنهن ومكانتهن، وأن يعطى المهر لهن، يعني أن الأمة تكون هي المالكة للصداق(13).

3. الفريضة في قوله تعالى: (لا جناح عليكم إن طأفتن النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة(14)، أطلق الله تعالى اسم الفريضة على المهر كونه واجب (15).

ويروى عن الرسول الأعظم " صلى الله عليه وآله": إن الله لما خلق الدنيا لم يخلق فيها ذهباً ولا فضة فلما أن أهبط آدم وحواء أنزل معهما ذهباً وفضة فسلكهما يبايع في الأرض منفعة لأولادهما من بعدهما، وجعل ذلك صداق آدم لحواء، فلا ينبغي لاحد أن يتزوج إلا بصداق (16)

المطلب الثاني

المهر في الإصطلاح

عُرف فقهاء الإمامية المهر بتعاريف عديدة ومختلفة منها، أنه: " ما تراضيا عليه الزوجان مما له قيمة و يحل تملكه" (17)، و عُرف بموضوعه كما في الشرائع: " كل ما يصح أن يملك عيناً أو منفعة" (18)..و " كل ما يصح تملكه - عينا كان أو منفعة، و إن كان ذلك النفع إجارة الزوج نفسه من المرأة لعمل مدة معينة- صحّ مهراً، قلّ أو كثر لعموم ما دلّ من الأخبار المستفيضة على أنّ المهر (ما تراضى عليه الناس)"(19) ، بعضهم عرفة بذكر الفلسفة من ثبوته فقال: — " أن الإمكانيات التي تخسرهما المرأة بالزواج أكثر من الإمكانيات التي يفقدها الرجل بذلك، ويكون الصداق والمهر - في الحقيقة - بمثابة التعويض عن الخسارة التي تلحق بالمرأة، و وسيلة لضمان حياتها المستقبلية، هذا مضافاً إلى أن المهر والصداق خير وسيلة رادعة تردع الرجل عن التفكير في الطلاق والافتراق(20).

اختلفت آراء جمهور الفقهاء في تعريفهم للمهر أيضاً، فذهب الأحناف إلى أنه: كل مال متقوم ومعلوم مقدور على تسليمه.. كما يصح جعله تعليم القرآن أو أحكام الدين(21)، أما الشافعية فعرفوه بذكر مورد وجوبه فقالوا أن: " المهر ما وجب بنكاح أو وطء، أو تفويت بضع" (22)، بينما أختصر فقهاء المالكية التعريف على أنه: " ما يجعل للزوجة، نظير الاستمتاع بها"(23)، ونقل عنهم: بأنه كل متمول شرعاً..مقدور على تسليمه للزوجة، معلوم قدرأً ووصفاً وأجلاً(24)، أما الحنابلة فقالوا: أنه: " العوض في النكاح سواء سُمي في العقد أو فُرض بعده بتراضي الطرفين أو الحاكم"(25)، ونقل الغروي عن فقهاء الشافعية والحنابلة أنه عرفوه بأنه كل ما صحّ مبيعاً، أو صحّ ثمناً أو أجره، أو هو كل متمول عملاً ومنفعة معلومة.. صح صدقاً(26).

أما بخصوص تعريف المهر في القانون:

فإن فقهاء القانون، اعتبروا المهر حق تملكه الزوجة، وحكم من أحكام الزواج، و آثاره، و عُرف بتعريفات مختلفة منها: أنه المال الذي تستحقه المرأة على زوجها بالعقد عليها، أو بالدخول بها حقيقياً أو بالوطء بشبهة، أو في نكاح فاسد (27)، و أن المهر ليس ثمناً للمرأة أو ثمناً لجمالها أو للاستمتاع بها كما يدعيه أعداء الإسلام ويتوهمه العامة وإنما هو رمز للرغبة الأكيدة في الإقتران بالمرأة (28)، وبعضهم يرى أن المهر شرع لإظهار شرف عقد الزواج وإعزاز المرأة ورفع قدرها وتأمين إحتياجات الزوجة الضرورية التي يتطلبها وجودها في وسط جديد لم تألفه من قبل والعمل على دوام الرابطة الزوجية(29)، و عرف أيضاً بأنه: هو حق المال يدفعه الزوج لقاء احتباس الزوجة أو هو نظير تنازل الزوجة عن حريتها العامة، ولزومها طاعة زوجها، والمهر ملك خاص للزوجة تتصرف فيه كما تشاء (30).. وبعضهم قال في المهر أنه المال الذي تستحقه المرأة على الزوج (31).

ومما تقدم بيانه فإن البحث يرى:

- أن جميع تعاريف المهر جاءت في بيان ماهيته وأحكامه، لكن الترجيح مع تعريف الحنابلة كونه يتناسب وموضوع البحث إذ ركز التعريف على طرق تسديده... لكننا لا نتفق معهم كون المهر عوضاً إذ قد يُشكل عليه أنه يتعارض والواقع، لأن المرأة تمتلك المهر بمجرد العقد ولها أن تتصرف به، إلا في حال إذا طلق الرجل الزوجة قبل الدخول بها عليه أن يعطيها نصف المهر.

-أن المهر يجب على الزوج ويثبت بأحد الأمرين: أما بالعقد فقط، أو بالدخول، وأنه لم يُشرع عوضاً أو بدلاً عن شيء، وكما ذكر القرآن، قول الله تعالى: " وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً (32).

-وأن المهر من واجبات الرجل للمرأة، ويدل على ذلك ما ورد ذكره عن الإمام الصادق (ع) في بيان قوله تعالى: " وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين" (33) قال: إنما كان هذا للنبي (ص) وأما لغيره فلا يصلح هذا حتى يعوضها شيئاً يقدم إليها قبل أن يدخل بها" (34).

المبحث الثاني

كيفية تسديد المهر

أولى المشرعون من فقهاء الشرع والقانون موضوع (غلاء المهور) بالغ الأهمية، فعمدوا إلى تصحيحه فوضعوا له طرقاً تُسهل عملية تسديده كي لا يمون من أسباب العزوف عن الزواج؛ فأفتوا بأن يكون تسديد المهر على أساس المشاركة، وهو مما أخذ به القانون، وسوف نبحت أسس المشاركة الشرعية والقانونية وذلك في مطلبين منفصلين، أحدهما: الأساس الشرعي لتسديد المهر في الفقه الإسلامي، والثاني: الأساس القانوني لتسديد المهر في قانون الأحوال الشخصية العراقي والقضاء العراقي.. وذلك كالآتي...

المطلب الأول

الأساس الشرعي لتسديد المهر في الفقه الإسلامي

ذهب كبار الفقهاء إلى جواز الإشتراط في تسديد المهر: يجوز أن يشترط ضمن عقد النكاح كل شرط سائغ، و يجب على المشروط عليه الوفاء به كما في سائر العقود للكتاب و السنة و لا يخالف مقتضى عقد النكاح ويكون مقدوراً للمشروط عليه و لا يكون فيه إبهاماً يوجب الغرر (35)... وأضاف الشهيد

الثاني أنه: " لو شرط شرطاً في العقد ما لا يخل بمقصود النكاح، ..لم يبطل النكاح بالإتفاق، والفرق بينه وبين سائر العقود أن النكاح ليس معاوضة محضة ليلزم دخول الشرط في أحد العوضين فيلزم الفساد بفساده (36)... وعليه فإن وضع شرط (عند الإستطاعة) أو شرط (عند المطالبة) في عقد النكاح ورد بحثه في الكتب الفقهية، فالقدرة على التسديد، هي من الأمور المعتبرة في صحة إنعقاد العقود، بالإضافة إلى أن الفقهاء اتفقوا على أن للمرأة أن تطالب بالمهر بمجرد العقد عليها كما بيّننا في أعلاه، وهو ما دلت عليها الآيات والروايات والقواعد العامة نذكر منها:

- ففي قول الله تعالى: " وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ " (37). وذكر في بيانه: " انظار المعسر واجب في كل دين" (38).. وقال بعضهم: " إن الآية الكريمة تبيّن هنا حقاً من حقوق المدين، إذا كان عاجزاً عن الدفع، ففضلاً عن عدم جواز الضغط عليه بأن يمهل مزيداً من الوقت، لتسديد أصل الدين عند القدرة والاستطاعة (39).. وهذه الأحكام التي وردت بخصوص الدين عممت في أمر المهر كونه دين على عهدة الرجل، وللزوجة أن تطالبه به.

-ومن الروايات في بيان أهمية إمهال المدين المعسر: فقد روي عن أبي عبد الله (عليه السلام): " .. إن أبانا رسول الله (ص) كان يقول: ليس لمسلم أن يعسر مسلماً، ومن أنظر معسراً، أظله الله يوم القيامة بظله يوم لا ظل إلا ظله (40)..

إن غاية ما يعنيه " شرط عند الإستطاعة " والذي نجده في أغلب عقود الزواج، هو إعطاء مهلة متعارف عليها كما يمهل المدين من قبل المحكمة بلحاظ أوضاعه وأحواله.. دون أن يطلق عليها اسم التأجيل بدليل: قوله تعالى: " وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ " (41)، وقوله تعالى: " لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا " (42)، فالله تعالى يأمرنا بإمهال المعسر حتى يتمكن من التسديد.

أما بخصوص شرط " عند المطالبة"، فقد ذكر بعضهم: أنه لا خلاف بين الفقهاء في أنه يجوز للزوجة الغير المدخول بها الامتناع من تسليم نفسها حتى تقبض إذا كان المهر حالاً والزوج موسراً... ولها أن تطالب الزوج بالمهر (43)، ويعود الأساس الشرعي لشرط (عند المطالبة) في قول الله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود " (44).. إن هذه الآية هي واحدة من العديد من الآيات التي تنص على وجوب الإلتزام بما يتعهد به الفرد إزاء غيره، وفي النكاح فإن الزوج يتعهد لزوجته ضمن العقد أو بعده، بالمهر فمن منطلق هذه الآية التي تعتبر من القواعد العامة المهمة المعمول بها في العقود والمعاملات، وأن عقد الزواج كبقية العقود الأخرى من حيث الأوصاف الاصلية وأنها عند تضمينها شرط "عند المطالبة" فهذا الامر يلزم الزوج الوفاء بما اشترط به على نفسه (45).

ومن القواعد العامة التي يمكن الاستدلال بها على صحة المشاركة في تسديد المهر:

- قاعدة العقود تابعة للقصود: إن العقد عبارة: عن تعهد الشخص مع آخر في أمر من الأمور سواء أكان ذلك الأمر من الأمور المالية كباب المعاوضات، أو أمراً آخر كما في باب النكاح، حيث إن الزوجة تتعهد بأن تكون زوجة، فإذا قبل الزوج تتم المعاهدة ويحصل ذلك الأمر في عالم الاعتبار، فتترتب عليه آثاره، فنتيجة العقد حصول ما تعاهدا وتعاقداً عليه لأن يترتب عليه آثاره⁽⁴⁶⁾... طبق قاعدة "العقود تابعة للقصود" فإن طرفي العقد حينما يضعون شرط "عند المطالبة" ضمن العقد فإنهم يقصدون منه ترتيب آثاره.. هذه القاعدة من الأسس الفقهية المشتركة بين شرطي "عند المطالبة" و"عند الإستطاعة".

ولا يشكل عليه بأن أخذ شرط "عند المطالبة" وإن كانت المطالبة ليست بالأمر العام - يضعه بعض الأزواج يردون به الهرب من التسديد إذ يدعي عدم القدرة على التسديد حتى وإن كان ميسوراً، ما تضطر الزوجة الرجوع إلى المحكمة وهو أمراً يتطلب بعض الوقت حتى تحكم الزوج على الزوجة أن تهيأ الإثباتات التي تدين بها الزوج، ما يفسح المجال أمامه للقيام بأفعال تجعله يظهر للمحكمة أنه غير قادر على الوفاء كنقله لممتلكاته أو بيعها أو.. الأمر الذي يؤدي إلى ظلم بحق المرأة، وهكذا الحال فيما لو كان الزوج معسراً واقعاً وأصرت الزوجة عليه بالوفاء فحينئذ يرد الظلم على الزوج.

ذكر في المكاسب أنه "من ابتاع شيئاً مطلقاً دون قيد تأجيل الثمن أو اشتراط عليه التعجيل منه كان الثمن حالاً وكذا المثمن،... ولا يجوز التأخير في التسديد عليه مشهور الفقهاء... فإن إطلاق العقد يقتضي النقد وانتقال كل من العوضين إلى الآخر فيجب الوفاء عند المطالبة... ومراد المطالبة مع الإستحقاق بأن يكون قد بذل المثمن أو مكن منه على الخلاف الآتي في زمان وجوب تسليم الثمن على المشتري.. فلو اشترطت تعجيل الثمن كان تأكيد المقتضى الإطلاق على المشهور بناءً على ما هو الظاهر عرفاً من هذا الشرط من إرادة عدم المماطلة والتأخير عن زمان المطالبة، لا أن يعجل بدفعه من دون مطالبة.. وهو محط نظر المشهور مع أن مرجع عدم المطالبة في زمان استحقاقها إلى إلقاء هذا الحق المشتراط في هذا المقدار من الزمان⁽⁴⁷⁾.. وبناءً على ذلك فإن المدين لا يلزم بتأدية الثمن قبل حلول وقت استحقاقه ما لم تكن مطالبة من الدائن.

ولصاحب الجواهر رأي آخر وهو: "أن الإطلاق يفيد استحقاق المطالبة في كل وقت، كما هو مقتضى وقت حلول دين، أما وجوب الدفع فعلى المطالبة فعلاً، إذ أن اشتراط التعجيل يفيد وجوب الدفع بدونها (المطالبة)، وهو أمر غير ما يقتضيه العقد، اللهم إلا أن يمنع ذلك ويقال: باقتضاء العقد التقابض من دون مطالبة⁽⁴⁸⁾؛ فالإطلاق في المهر كالإطلاق في البيع وما يقتضيه من حلول الثمن أما وجوب الدفع فبالمطالبة...

المطلب الثاني

تسديد المهر في القانون والقضاء العراقي

إن المستفاد من بعض المواد القانونية والقضائية هو أن المشرع أخذ بشروطي عند الإستطاعة وعند المطالبة في تسديد المهر، إذ أن المشرع العراقي أجاز ذلك و نص على وجوب الوفاء بالشروط المشروعة المقترنة بعقد الزواج في المادة (6) / (3) من قانون الأحوال الشخصية كما أعطى الحق للمرأة في طلب فسخ العقد إذا لم يف الزوج بما اشترط ضمن عقد الزواج حيث نص الفقرة (4) من المادة المذكورة: " للزوجة طلب فسخ العقد عند عدم إيفاء الزوج بما اشترط ضمن عقد الزواج " (49).

وعليه فإن حصول الإستطاعة من مصاديق تطبيق هذه المادة، إذ يثبت المهر للزوجة بتمام إبرام عقد الزواج صحيحاً بيد أنه لا يشترط أن يكون حالاً، فيجوز تأجيله كله أو تعجيل بعضه وتأجيل البعض الآخر إلى أجل يتفق عليه الزوجان أو من يتولى العقد مكانهما كالولي أو الوكيل (50).

إذا كان المهر معجلاً فيجب على الزوج أدائه للزوجة قبل الدخول، وإذا لم ينفذ الزوج إلتزامه كان للزوجة أن تمتنع عن المطاوعة حتى تقبض مهرها، وأن تمتنع من الإنتقال إلى بيته ولا تعد ناشزاً، أما إذا كان المهر مؤجلاً كله فيجب على الزوجة مطاوعة زوجها ولا يحق لها الإمتناع إذ أن المهر المؤجل لا يعد مستحق الأداء وواجباً في ذمة الزوج ولا يمكن المطالبة به قبل الدخول إلا إذا كان تأجيل المهر مرتبطاً ببسار الزوج أو مطالبة الزوجة، فهنا تستحق الزوجة مهرها عند تحقق أحد هاتين الحالتين (يسار الزوج أو مطالبة الزوجة)، وإن لم يدخل بها الزوج (51).

وقد نصت المادة 20 / 1: " يجوز تعجيل المهر أو تأجيله كلاً أو بعضاً. وعند عدم النص على ذلك يتبع العرف " أي: " عند عدم الاتفاق على التعجيل أو التأجيل فيتم الرجوع إلى عرف البلد الذي تم فيه العقد" (52).... ومؤدى الفقرة من المادة (20) خضوع وقت دفع المهر لإتفاق الطرفين، وإن أورد أجلاً محدداً لدفع المهر وجب الإلتزام به، وعند عدم الإلتزام بهذا الجل جاز للزوجة أن تلجأ إلى القضاء لإجبار الزوج على دفع المهر وعند عدم الاتفاق على أجل معين يتبع العرف في ذلك، والعرف في العراق مستمد إلى حد ما من الفقه الإسلامي(53)... ومن ثم فإن للزوجة أن تطالب به في أي وقت بعد العقد شرط يسار الزوج(54)

إن المهر لا يعد مستحق الأداء وواجباً في ذمة الزوج ولا يمكن المطالبة به قبل الدخول إلا إذا كان تأجيل المهر مرتبطاً ببسار الزوج أو مطالبة الزوجة، فهنا تستحق الزوجة مهرها عند تحقق أحد هاتين الحالتين (يسار الزوج أو مطالبة الزوجة)، وإن لم يدخل بها الزوج (55).

ويذكر أن محكمة التمييز العراقية قضت بذلك: " إذا كان مستند عقد النكاح يشير إلى إستحقاق الزوجة مهرها عند المطالبة والميسرة، بأن كانا من أتباع المذهب الإمامي، فعد مطالبته بمهرها المؤجل أصبحت مستحقة له(56). و ذكر أنه: إذا خلا عقد الزواج من تاريخ إستحقاق المهر المؤجل، يتبع في ذلك العرف، فإن كان الزوجين من أتباع المذهب الإمامي كان وقت استحقاق المهر المؤجل هو المطالبة والميسرة(57)، وإذا كان الزوجان من أتباع مذهب الحنفية ولم يعين أجل للمهر المؤجل يتبع العرف والذي يقضي في هذه الحالة باستحقاق المهر المؤجل بأقرب الأجلين الوفاة أو الطلاق، ومن ثم لا تصح المطالبة به قبل ذلك(58)

فقد نصت المادة 2/20 على أنه -يسقط الأجل المعين في العقد لإستحقاق المهر بالوفاة أو الطلاق.

ومن المعروف أن العرف الجاري في العراق أن الزوج يدفع للزوجة عند عقد الزواج قسماً من مهرها و يسمى (المهر المعجل)، و يتعهد بدفع الباقي عند أقرب الأجلين الطلاق أو الوفاة و يسمى (المهر المؤجل)، أما إذ لم يتفق الزوجان على شيء ولم يكن هناك عرف يقضي بتعجيل المهر أو تأجيله وجب تقديم المهر كله، لأن الأصل أن المهر يجب بتمام العقد لأنه حكم من أحكامه وأحكام العقد لا تتراخى عنه(59).

وان لم يكن هناك اتفاق (بين الزوجين) على شيء من ذلك جرى الامر على ما عليه عرف البلد الذي تم فيه العقد لان المعروف عرفا كالمشروط شرطا (60).

إذا كان المهر يستحق باجل معين فان الاجل يسقط عند حلول أقرب الاجلين وهما الطلاق والوفاة ؛ ويجب أداء المهر للزوجة إذا مات أحد الزوجين أو طلق الزوج زوجته وإن لم يحل الأجل المتفق عليه في العقد لأداء المهر(61) وذلك وفقاً لمذهب الجمهور او عند المطالبة والميسرة وفق المذهب الجعفري وهذا ما ورد بأحكام المادة (21) من قانون الاحوال الشخصية المادة (20) حيث نصت " تستحق الزوجة كل المهر المسمى بالدخول او بموت أحد الزوجين " ...

إن عدم ذكر المهر في العقد هو ما أخذ به القضاء العراقي في العديد من قرارات محكمة التمييز الصادرة عنها ومنها المستدل عليه مما جاء في حيثيات القرار: لدى عطف النظر على الحكم المميز وجد أنه صحيح وموافق لأحكام الشرع والقانون، وذلك أن المهر المعجل يكون مستحقاً وبتاريخ المطالبة ما دام لم يعجل عند إبرام العقد لذا قرر تصديقه(62)، فالمهر كبقية الحقوق الشرعية لا تسقط بمرور الزمان مهما طال فلو كان المهر من غير النقد فتقدر قيمته بتاريخ الاستحقاق والمهر المؤجل لا يستقر بالذمة ولا تصح المطالبة به إلا بعد الدخول..(63).

لكن القضاء العراقي قرر أن قياس مهر المثل لا يمكن أن يتم بناءً على عقد آخر يفصل بينه وبين العقد المطالب بمهر المثل عنه فترة طويلة (64)...

وفي قرار آخر لمحكمة التمييز بين فيه أن القضاء العراقي رفض أيضاً تقدير مهر مؤجل لزوجته سمي لها مهر معجل مقبوض دون أن يسمى لها مهر مؤجل (65).

ويعتبر في مهر المثل أن تكون المرأتان متساويتان في السن والجمال والدين والعلم والخلق والمال والثبوبة والبركة والعقل، ويجب مراعاة الزمان والمكان وما إلى ذلك من الصفات التي يرغب فيها ويختلف المهر باختلافها، كما يجب مراعاة حال الزوج ذلك ان المهر يزيد وينقص تبعاً لحال الزوج، وإذا لم توجد امرأة من أسرة أبيها تماثلها في الصفاة ، من أقارب أبيها، إعتبر مهر المثل بمهر امرأة من أسرة تماثل أسرة أبيها في المكانة والمنزلة الاجتماعية (66).

وقد قضت محكمة التمييز العراقية بأنه: " لا يكفي لتقدير مهر المثل الإطلاع على حجة زواج أخت الزوجة بل يجب عرض الموضوع على خبير لتقدير موقف الموازين الشرعية والمماثلة بين المرأتين وقت العقد في السن والجمال والمال والعقل والصلاح والفقہ والبركة أو الثبوبة والعلم والأدب وغير ذلك (67).

ويقدر المهر أهل الخبرة، ولا يقدر القاضي مطلقاً، كونه من المسائل الفنية التي تحتاج إلى رأي، ومن ثم يختص بها أهل الخبرة، ويختص القاضي بالمسائل القانونية دون المسائل الفنية التي يتوقف عليها حسم الدعوى (68) ... وهو مما قضت به محكمة التمييز (69).

الخاتمة

وأخيراً نشير إلى ما توصلنا إليه من النتائج والتوصيات التي نأمل أن تؤخذ بنظر الإعتبار للحد من المشكلات التي تنشأ جراء الخلاف في موضوع المهر وطرق المطالبة بها..

أولاً: النتائج:

- 1- إن المهر هبة إلهية أقرها الله تعالى للمرأة على الزوج لا عوضاً.
- 2- إن القول بجواز المطالبة بتسديد المهر لا ينافي كون المهر عبارة عن هدية إلهية.
- 3- إن المهر ليس من أركان عقد النكاح؛ وإنما هو حكم من أحكامه.

4- يجوز إتفاق الزوجين على وضع شرط لتسديد المهر، وهو أما شرط "عند الإستطاعة" أو شرط "عند المطالبة".

6-ان وقت إستحقاق المرأة لمهرها هو (وقت الاستطاعة).. وهو شرط حسن كونه يسهم في حل معضلة إجتماعية في العزوف عن الزواج عند الشباب، بسبب غلاء المهور والتي تعتبر من المعوقات المهمة في الزواج.

التوصيات:

1-نوصي بضرورة تسديد المهر للمرأة قبل الدخول كونه أمر ملزم للزوج شرعاً وقانوناً، وأن يكون مقداره بنحو يمكن للرجل تسديده.

2- أن يكون للقضاء صلاحية للتدخل في الحفاظ على قيمة المهر بسبب مرور الزمن الذي يؤدي إلى تغيير قيمة النقد وأن يضع كل ما يلزم إتخاذه فيما يتعلق بشرطي (عند الإستطاعة أو عند المطالبة) بالمهر.

3- ومما ينبغي ذكره هنا ان اغلب القضاة حين العقد و صدور حجة النكاح من المحكمة يصرون على اخذ إقرار الزوجة بقبضها المهر معجلاً ثم يدون ذلك في حجة الزواج وحيث جرى العرف على إعطاء هذا الإقرار وهو مخالف للواقع إذ تتحكم فيه روح حسن النية والرغبة في إكمال العقد دون جدل وبالنظر لما لهذا الإقرار من مخاطر حيث يصعب إثبات عدم صحته فيعد هذا السند حجة رسمية. فإننا نرى ان يلتفت القضاة إلى عدم الإصرار لأخذ هذا الإقرار وترك الأمر مسكوتاً عليه.

الهوامش

- 1 (سورة الروم/ 21.
- 2 (البستاني بطرس، محيط المحيط، بيروت، مكتبة لبنان، 1993م، ص 866.
- 3 (البستاني، بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، 1993، ص 866.
- 4 (سورة النساء/ 4
- 5 (ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت 711هـ)، لسان العرب، قم، 1405 هـ، ج 10/ 197.
- 6 (الشهيد الثاني، زين الدين بن علي (ت 966هـ)، مسالك الأفهام، قم، مؤسسة المعارف الإسلامية، ط1، 1416هـ، ج 8/ 157.
- 7 (الراغب، الحسين بن محمد (ت 502هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط1، 1412 هـ، ج 1/ 795.
- 8 (الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، (ت 718هـ)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1992م، ج 5/ 27.
- 9 (الراغب، الحسين بن محمد (ت 502هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط1، 1412 هـ، ج 1/ 795.

- 10 (الشيرازي، ناصر مكارم، تفسير الأمتل، ط1، 1379 هـ.ق)، الناشر: مدرسه الامام علي بن ابي طالب(ع)، ج3/ 101. الآية الحاضرة التي جاءت بعد البحث المطروح في الآية السابقة حول انتخاب الزوجة تتضمن إشارة إلى إحدى حقوق النساء المسلمة، وتؤكد قائلة: وأتوا النساء صدقاتهن نحلة أي أعطوا المهر للزوجة كمالا واهتموا بذلك كما تهتمون بما عليكم من ديون فتؤدونها كاملة دون نقص (وفي هذه الصورة تكون قد أخذنا لفظة النحلة بمعنى الدين). وأما إذا أخذنا لفظة النحلة بمعنى العطية والهبة فيكون تفسير الآية المذكورة بالنحو التالي: " أعطوا النساء كامل مهرن الذي هو عطية من الله لهن لأجل أن يكون للنساء حقوق أكثر في المجتمع وينجبر بهذا الأمر ما فيهن من ضعف" ... من كل ما قيل نستنتج أن المهر بمثابة جبران للخسارة اللاحقة بالمرأة، و بمثابة الدعامة القوية التي تساعد على احترام حقوق المرأة، لا أنه ثمن المرأة، ولعل التعبير بالنحلة التي هي بمعنى العطية في الآية إشارة إلى هذه النقطة..." .
- 11 (سورة النساء/ 25.
- 12 (ابن فارس، أحمد بن زكريا، (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ، ج5/ 281.
- 13 (مكارم، ناصر، كتاب النكاح، مدرسة الإمام علي (ع)، ط1، 1414هـ، ج3/ 190.
- 14 (سوره بقره، / 236
- 15 (مكارم، ناصر، كتاب النكاح، مدرسة الإمام علي (ع)، ط1، 1414هـ، ج6/ 8.
- 16 (المجلسي، (ت 1111) بحار الأنوار، تحقيق: السيد إبراهيم الميانجي، محمد الباقر البهبودي - دار الاحياء التراث، ط3، 1403، ج 100 ص: 353
- 17 (الشيخ الطوسي، أبو جعفر، محمد بن حسن، النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، بيروت، دار الكتاب العربي، 1400هـ، ط2، ص 468.
- 18 (المحقق الحلي، نجم الدين جعفر بن الحسين، بشرائع الإسلام، قم، مؤسسة اسماعيليان، 1408هـ، ج2/ 267.
- 19 (الأنصاري، مرتضى، كتاب النكاح، الناشر: تراث الشيخ الأعظم، ص 255
- 20 (الشيرازي، مكارم، الأمتل، سبق ذكره، ج3/ 104.
- 21 (الغروي، محمد، الأحوال الشخصية على المذاهب الإسلامية الخمسة، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ط1، 1428هـ، ص 30
- 22 (الجزيري، عبد الرحمن، الفقه على المذاهب الأربعة، بيروت، دار الكتاب العربي، 1980م، ط3، ص94.
- 23 (كمال الدين، محمد، الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996م، ص119.
- 24 (الغروي، محمد، الأحوال الشخصية على المذاهب الإسلامية الخمسة، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ط1، 1428هـ، ص 30
- 25 (المصدر السابق نفسه.
- 26 (الغروي، محمد، الأحوال الشخصية على المذاهب الإسلامية الخمسة، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ط1، 1428هـ، ص 30
- 27 (الفتلاوي، سلام عبد الزهرة - و نبيل مهدي، الوجيز في شرح قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959 وتعديلاته، ص99.
- 28 (السعدي، القاضي عباس زياد، شرح قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 وتعديلاته، دراسة قانونية مقارنة وتطبيقات قضائية ص97.
- 29 (الفتلاوي، سلام عبد الزهرة - و- زوين، نبيل مهدي، الوجيز في شرح قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959 وتعديلاته، ص 100.
- 30 (الزلمي، مصطفى إبراهيم، مدى سلطان الإدارة في الطلاق في شريعة السماء وقانون الأرض خلال 4000 سنة، بغداد، ط1، 1984م، ج1/ 60.
- 31 (الأعظمي، حسين علي، الأحوال الشخصية مطبعة الرشيد، بغداد، (د. ط)، 1945م، صج1/ 58.
- 32 (سورة النساء/ 4
- 33 (الأحزاب/ 50.
- 34 (الحر العاملي، محمد بن حسن، وسائل الشيعة، قم، مؤسسة آل البيت(ع)، 1409هـ، ط1، ج21/ 255.
- 35 (الشيخ الأنصاري، مرتضى، (ت 1281هـ)، المكاسب، مؤسسة النعمان للطباعة والنشر، بيروت، 1410هـ، ج2/ 15.
- 36 (الفاضل الهندي، محمد، كشف اللثام، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، (د.ط)، 1416هـ، ج7/ 420.
- 37 (البقرة/ 280.
- 38 (الطباطبائي، محمد حسين، تفسير الميزان، منشورات جماعة المدرسين، قم، ج2/ 427.
- 39 (الشيرازي، مكارم، الأمتل في تفسير القرآن، الأميرة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1430هـ، ج2/ 213.
- 40 (وسائل الشيعة، (م. س)، ج18/ 366.
- 41 (البقرة/ 280.
- 42 (البقرة/ 286.
- 43 (البحراني، الحقائق، ج24/ 459. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر، دار الفكر للطباعة والنشر، ج1/ 505. ابن نجيم، البحر الرائق، ط2، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، (د.ت)، ج3/ 102. الخطيب الشر بيني، محمد، مغني المحتاج، دار الفكر، بيروت، ج3/ 220.
- 44 (المائدة/ 1.
- 45 (ناصر مكارم، النكاح، (م.س)، ج3/ 208.
- 46 (البجنوردي، سبق ذكره، ج3/ 135.
- 47 (الأنصاري، مرتضى، المكاسب، بيروت، مؤسسة النعمان، 1990م، ج3/ 80.
- 48 (النجفي، محمد حسن، جواهر الكلام، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ، ط7، ج23/ 114.
- 49 (البامرنى، إسماعيل، أحكام الأسرة (الزواج والطلاق بين الحنفية والشافعية)، ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008م، ص107.
- 50 (الفتلاوي، الوجيز في قانون الأحوال الشخصية، (مصدر سابق)، ص 104.
- 51 (المصدر السابق نفسه)، ص205" قرار محكمة التمييز رقم 921/ 921 شرعية / 64 في 11 / 9 / 1965 (هامش رقم 211).
- 52 (الفتلاوي، الوجيز في قانون الأحوال الشخصية، (مصدر سابق)، ص 104.
- 53 (الأسدي، علي عبد العالي، المرجع الجامع في الأحوال الشخصية، شركة العاتك، بيروت، ط1، 2021م، ص205.
- 54 (الأسدي، المرجع الجامع في الأحوال الشخصية، ص205. إن ما أشار إليه يرتبط بالفقه الإمامي كما ذكر، وأما فقهاء الجمهور فإنهم يرون التسديد يتم عند أقرب الأجلين الوفاة أو الطلاق
- 55 (المصدر السابق نفسه)، الفتلاوي، الوجيز في قانون الأحوال الشخصية، (مصدر سابق)، ص205" قرار محكمة التمييز رقم 921/ 921 شرعية / 64 في 11 / 9 / 1965 (هامش رقم 211).

- 56 (الأسدي، المرجع الجامع في الأحوال الشخصية، ص207" قرار محكمة التمييز الاتحادية في العراق بالعدد 309 تسلسل 1323/شخصية أولى/ 2005 في 24 /4 /2005. هامش رقم (1).
- 57 (الأسدي، المرجع الجامع في الأحوال الشخصية، ط1، شركة العاتك، بيروت، 2021، ص207" قرار محكمة التمييز الاتحادية في العراق بالعدد 2606 تسلسل 306/ هيئة الأحوال الشخصية/ 2011 في 26 /5 /2011. هامش رقم (2).
- 58 (المصدر السابق نفسه، ص207" قرار محكمة التمييز الاتحادية في العراق بالعدد 3632 تسلسل 4077/ هيئة الأحوال الشخصية/ 2011 في 8 /8 /2011. هامش رقم (3).
- 59 (الحيالي، قيس عبد الوهاب، ملكية أثاث الزوجية، ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007م، ص113.
- 60 (الكبيسي، أحمد، الوجيز في شرح قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته، (د. ط)، بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ج90/1.
- 61 (الفتلاوي، الوجيز في قانون الأحوال الشخصية، (مصدر سابق)، ص105. " قرار محكمة التمييز رقم 159/ تنفيذ/ 75 في 25 /5 /195 هامش رقم 213.
- 62 (القرار رقم 398 /الهيئة الشخصية الأولى/ 2009 والصادرة عن محكمة التمييز الاتحادية في 15 /2 /2009. غير منشور (منقول من هامش البحث الموسوم بالقواعد والضوابط الفقهية وحجيتها في قانون الأحوال الشخصية، للدكتورة نادية خير الدين، والمنشور في مجلة الرافدين للحقوق، المجلد (12)، العدد (44)، السنة 2010، ص189.
- 63 (الكرباسي، علي محمد إبراهيم، شرح قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959م المعدل ص3.
- 64 (الفتلاوي (مصدر سابق) ص101" والقرار هو في هامش الصفحة عن محكمة التمييز رقم 1376/ شرعية أولى في 19 /7 /1937.
- 65 ((نفس المصدر السابق" والقرار من محكمة التمييز رقم 209/ شخصية / 80 في 20 /7 /1980.
- 66 (الأسدي، المرجع الجامع في الأحوال الشخصية، (مصدر سابق)، ص199.
- 67 (المصدر السابق نفسه، هامش رقم (1) قرار محكمة التمييز بالعدد 223/ شخصية/ 1997م في 20 /3 /1997. مجلة الأحكام العدلية العدد (1)، 1997، ص60.
- 68 (الأسدي، المرجع الجامع في الأحوال الشخصية، (مصدر سابق)، ص200.
- 69 (المصدر السابق نفسه ص200. " قضت به:" إذا استحقت الزوجة مهر المثل فإن هذا المهر يحدد طبقاً لتقدير الخبراء" قرارها بالعدد 117/ موسعة أولى/ 90 في 31 /7 /1990.

المصادر

- القرآن الكريم
- التفاسير
- 1- الطباطبائي، محمد حسين، تفسير الميزان، منشورات جماعة المدرسين، قم، دون طبعة وتاريخ.
- 2- الشيرازي، مكارم، الأمثل في تفسير القرآن، الأميرة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1430هـ.
- المعاجم وكتب اللغة:
- 1- ابن فارس، أحمد بن زكريا، (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ.
- 2- ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت 711هـ)، لسان العرب، قم، 1405 هـ.
- 3- البستاني بطرس، محيط المحيط، بيروت، مكتبة لبنان، 1993م، بدون طبعة وتاريخ.
- 4- الراغب، الحسين بن محمد (ت 502هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط1، 1412 هـ.
- 5- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، (ت 718هـ)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1992م.
- كتب الحديث:
- 1- الحر العاملي، محمد بن حسن، وسائل الشيعة، قم، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)، ط1، 1409هـ.
- 2- المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، بيروت، ط1، 1410هـ، دار إحياء التراث،
- 3- النجفي، محمد حسن، (ت 1192هـ)، جواهر الكلام، تحقيق: محمود القوجاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط7، 1432هـ.
- كتب الفقه الإسلامي:
- 1 (1) الشيخ الأنصاري، مرتضى، (ت 1281هـ)
- المكاسب، مؤسسة النعمان للطباعة والنشر، بيروت، 1410هـ
- كتاب النكاح، الناشر: تراث الشيخ الأعظم، دون طبعة وتاريخ.

- (2) البامرني، إسماعيل، أحكام الأسرة (الزواج والطلاق بين الحنفية والشافعية)، ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008م.
- (3) الجزيري، عبد الرحمن، **الفقه على المذاهب الأربعة**، بيروت، دار الكتاب العربي، ط3، 1980م.
- (4) ابن نجيم، البحر الرائق، ط ٢، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ط2، (د.ت).
- (5) الحياي، قيس عبد الوهاب، **ملكية أثاث الزوجية**، ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007م.
- (6) السيد السيستاني، علي، **منهاج الصالحين**، مكتب السيد السيستاني، قم، 1416هـ.
- (7) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر، دار الفكر للطباعة والنشر.
- (8) الشهيد الثاني، زين الدين بن علي (ت 966هـ)، **مسالك الأفهام**، قم، مؤسسة المعارف الإسلامية، ط1، 1416هـ.
- (9) الشيخ الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن (460هـ)، **النهاية في مجرد الفقه والفتاوى**، ط2، بيروت، دار الكتاب العربي، 1400هـ.
- (10) الشيرازي، ناصر، **كتاب النكاح**، طهران، مؤسسة نشر آثار الإمام الخميني، 1428هـ.
- (11) الغروي، محمد، الأحوال الشخصية على المذاهب الإسلامية الخمسة، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ط1، 1428هـ.
- (12) الفاضل الهندي، محمد، **كشف الثمام**، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، 1416هـ.
- (13) المحقق الحلبي، نجم الدين جعفر بن الحسين، **شرائع الإسلام**، قم، مؤسسة اسماعيليان، 1408هـ.

كتب القانون:

- 1- الكرباسي، علي محمد إبراهيم، شرح قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959م المعدل الكبيسي، أحمد، **الوجيز في شرح قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته**، (د. ط)، بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- 2- الزلمي، مصطفى إبراهيم، **مدى سلطان الإدارة في الطلاق في شريعة السماء وقانون الأرض خلال 4000 سنة**، بغداد، ط1، 1984م.
- 3- السعدي، القاضي عباس زياد، شرح قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959م وتعديلاته، دراسة قانونية مقارنة وتطبيقات قضائية.
- 4- الأسدي، علي عبد العالي، **المرجع الجامع في الأحوال الشخصية**، ط1، شركة العاتك، بيروت، 2021م.
- 5- الأعظمي، حسين علي، الأحوال الشخصية، مطبعة الرشيد، بغداد، 1945.
- 6- الفتلاوي، سلام عبد الزهرة - و- زوين، نبيل مهدي، **الوجيز في شرح قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959م وتعديلاته**.
- 7- **القرارات القضائية:**
1. قرار محكمة التمييز رقم 921/ شرعية / 64 في 11 / 9 / 1965 .
2. قرار من محكمة التمييز رقم 209 / شخصية / 80 في 20 / 7 / 1980.
3. قرار العدد 117 / موسعة أولى / 90 في 31 / 7 / 1990
4. قرار محكمة التمييز بالعدد 223 / شخصية / 1997م في 20 / 3 / 1997.
5. قرار محكمة التمييز الاتحادية في العراق بالعدد 309 تسلسل 1323 / شخصية أولى / 2005 في 24 / 4 / 2005.
6. القرار رقم ٣٩٨ / الهيئة الشخصية الأولى / ٢٠٠٩ والصادرة عن محكمة التمييز الاتحادية في 15 / 2 / 2009. غير منشور
7. قرار محكمة التمييز الاتحادية في العراق بالعدد 2606 تسلسل 306 / هيئة الأحوال الشخصية / 2011 في 26 / 5 / 2011.

8. قرار محكمة التمييز الاتحادية في العراق بالعدد 3632 تسلسل 4077 /هيئة الأحوال الشخصية/ 2011 في 8 /8 /2011.

9. قرار رقم 26637 /هيئة الأحوال الشخصية/ 2012 في 7 /3 /2012.

المجلات:

-القواعد والضوابط الفقهية وحجيتها في قانون الأحوال الشخصية، للدكتورة نادية خير الدين، والمنشور في مجلة الرافدين للحقوق، المجلد (12)، العدد (44)، السنة 2010، ص189.

-القوانين:

- قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 وتعديلاته.